PRESIDENCY OF THE GOVERNMENT

CDL-UD(2017)004
Or. ar.

EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW (VENICE COMMISSION)

in co-operation with

THE PRESIDENCY OF THE GOVERNMENT OF TUNISIA

Regional seminar for senior public officials

UniDem Med

" PERFORMANCE, MERIT AND EQUALITY IN THE CIVIL SERVICE "

Hotel Dar el Marsa
La Marsa, Tunisia

27 - 30 March 2017

PLACE OF WOMEN IN THE SENIOR CIVIL SERVICE: BRIDGING THE GAP

NATIONAL EXPERIENCE - MAURITANIA

by

Mr Sid'Ahmed AHMED JID

(Ministry of Civil Service, Labor and Modernisation of the Administration, Mauritania)

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

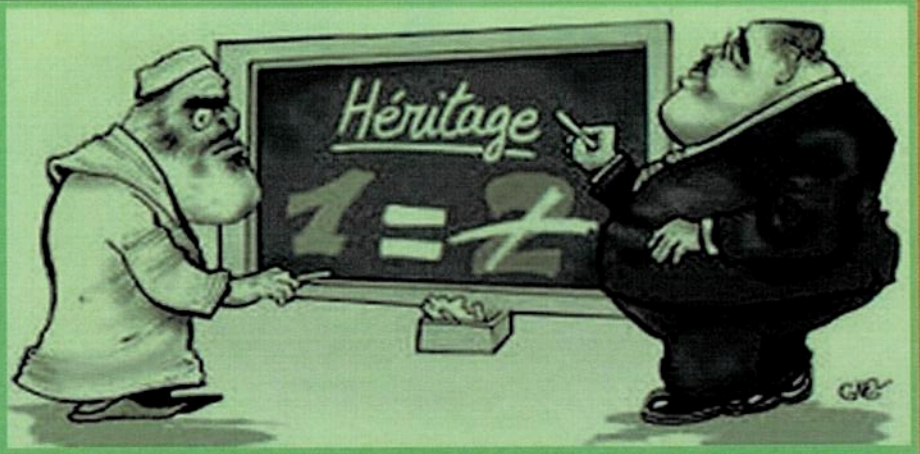

لقد ظلت المرأة إلى وقت قريب متخلفة كثيرا عن أخيها الرجل وظل لذلك وقعه السلبي على التنمية نظرا لأهمية نسبة المرأة في المجتمع، أكثر من 50.7 %

وكان لذلك جملة من الأسباب التي يغذي بعضها بعضا ومنها :

إكراهات محيطنا المحيط الطبيعي وموروثنا التاريخي والثقافي والاجتماعي

ونتائج ذلك من:

الجهل وانتشار الأمية

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

هذه الوضعية أخذت تتغير صحيح ببطء ولكن بحزم وإصرار

ففي السنوات الأخيرة انتهجت السلطات العمومية جملة من السياسات تعتمد على مقاربة النوع لإشراك النساء في تنمية البلد

من ذلك مثلا :

وضع إطار مؤسسي لحماية وترقية حقوق المرأة.

اتخاذ حزمة من الإجراءات التشريعية والإدارية والسياسية والقضائية وغيرها لمساعدة المرأة في النهوض والانعتاق.

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

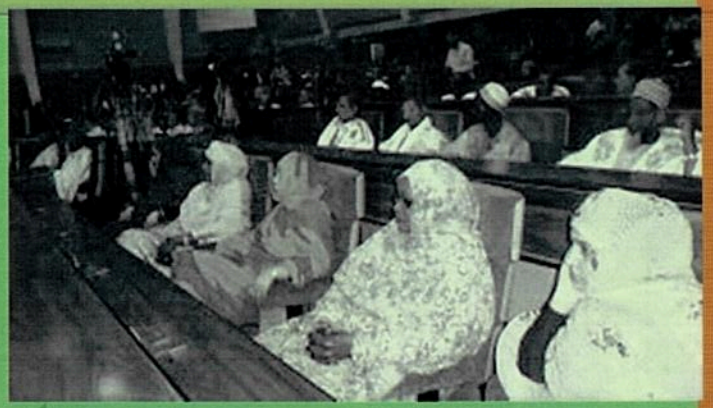

فيما يخص الإطار المؤسسي لحماية وترقية حقوق المرأة قامت السلطات العمومية بما يلي :

إنشاء قطاع وزاري مكلف بترقية وحماية حقوق المرأة.

إنشاء لجنة إشراف على مشروع دعم مؤسسة النوع على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ، يمثل فيها المجتمع المدني تمثيلا معتبرا

تشجيع إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال محاربة ما بات يعرف بالخفاض

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

ودائما في سياق وضع الإطار المؤسسي لحماية وترقية حقوق المرأة تم القيام بما يلي:

إنشاء لجنة مكلفة بإقامة مرصد لحقوق المرأة

إنشاء الوكالة الوطنية للتضامن المكلفة بمحاربة مخلفات الرق وبالدمج وبمحاربة الفقر ، والتي أسندت إليها، من بين أمور أخرى، مهام تنفيذ المشاريع الاقتصادية الهادفة إلى الحد من فقر النساء.

اللجنة الوطنية لمحاربة العنف القائم على أساس النوع بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للنساء (الخفاض).

أما فيما يخص الإجراءات التشريعية والقضائية

فقد تم ما يلي :

كفالة الدستور الموريتاني في ديباجته للحرية والمساواة وكرامة الإنسان رجلا كان أم امرأة.

تأكيد النص الدستوري رقم 2012.015 القاضي بتعديل دستور 20 يوليو 1993للتساوي في النفاذ إلى الانتداب الانتخابي والوظائف الانتخابية ما بين النساء والرجال

المصادقة على القانون النظامي رقم 2012.034 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المتعلق بترقية المرأة في الانتداب الانتخابي والوظائف الانتخابية والذي ينظم اللوائح الانتخابية بطريقة تسهل انتخاب النساء.

إعداد مشروع قانون إطار حول العنف ضد النساء والفتيات مثل الخفاض ، والعنف الجنسي،الخ، قصد اعتماده في أسرع الآجال.

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

في هذه العجالة سيتم التعرض لإشكالية المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي وذلك في سياق الإجابات المختصرة عن التساؤلات التالية :

كيف هي وضعية المرأة بالنسبة لوضعية أخيها الرجل ؟

وإن هي متخلفة فما أسباب ذلك؟

وما هي الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لمعالجة هذه المسألة؟

وما نتائج ذلك على أرض الواقع الحالي ؟

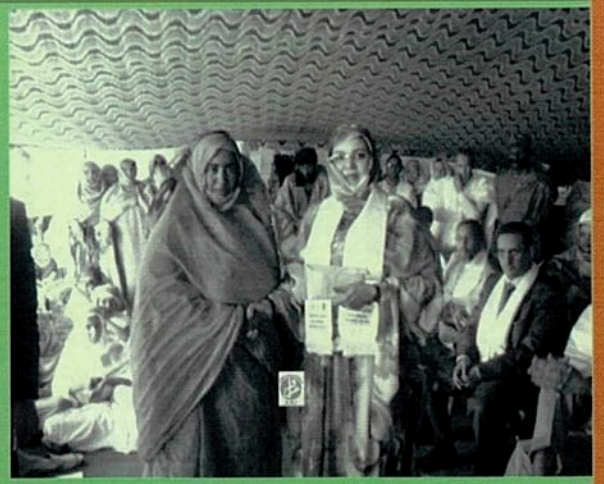

ومن الإجراءات الأخرى :

- انتساب موريتانيا إلى المعاهدات الدولية التي تحمي حقوق المرأة.
- إنجاز مسح وطني مرجعي حول العنف ضد النساء في موريتانيا خلال عام 2011 من قبل المكتب الوطني للإحصاء
- إصدار فتاوي (رأي فقهاء المسلمين) تحرم الخفاض على المستوى الوطني في عام 2010، وشبه الإقليمي (مع 09 دول أخرى في شبه المنطقة) في عام 2011
- وضع خطة عمل وطنية حول العنف المبني على أساس النوع في موريتانيا للفترة ما بين : 2014 – 2018.
- إجراءات تمييزية إيجابية خاصة لفائدة النساء في مسابقات ولوج الوظيفة العمومية وفي تنظيم الانتخابات

وكان من نتائج كل تلك الجهود على المستوى المؤسسي والتشريعي والعملي ما يلي :

وجود عشر نساء وزيرات في الحكومة من أصل 30 وزيرا

سبع (7) نساء أمينات عامات لسبع (7) قطاعات وزارية

تواجد 31 امرأة في البرلمان من أصل 147 أي نسبة 21 %، وتسعة في مجلس الشيوخ من أصل 56.

انتخاب نساء عمد لست (6) بلديات من أصل 218 بلدية ، (أربع منهن علي المستوي الريفي، واثنتان في العاصمة من أصل تسعة، منهما رئاسة مجموعة نواكشوط الحضرية.

وعلى مستوى المجالس البلدية تم انتخاب 1317 مستشارة بلدية من أصل 3722 أي ما يساوي 35.4 % . وعلى مستوى البعثات الدبلوماسية هناك ثلاث (3) سفيرات من أصل 40 سفيرا

أهلية المرأة للطموح لأي منصب بما في ذلك منصب رئيس الجمهورية

ومن نتائج التمييز الإيجابي المذكور آنفا : دخول خمسين (50) امرأة للمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء مما مكن ولأول مرة في تاريخ البلد من ولوج إحدى النساء إلي شعبة القضاء.

ولوج المرأة للوظيفة العمومية بنسبة الثلث تقريبا (حدود 34%)

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع العمومي

أن ترأست المرأة 6 أحزاب سياسية اثنان منها ممثلان في البرلمان

إعادة تصنيف محامية في سلك القضاة سنة 2013

اكتتاب ثماني نساء للتدريس في السلك العالي سنة 2011

رفع الحصة الإضافية للفتيات من المنح الدراسية ، لتنتقل من 2.5 إلى 6.5 % سنويا ، سنة 2011

ومن ذلك أيضا :

منح معاش التقاعد ابتداءً من سنة 2011 لورثة المرأة الموظفة المتوفاة

المساواة في سن التقاعد بين الجنسين فيما يخص النساء اللائي تحكمهن الاتفاقية الجماعية ابتداءً من نهاية 2014

مساواة المرأة مع الرجل في سن التقاعد حيث انتقل سن تقاعدها من55 سنة إلى 60 سنة

مزاولة المرأة للعمل في جميع ميادين الحياة حتى التي كانت حكرا على الرجل: الجندية

وخلاصة القول أن هذه التحولات في وضعية المرأة قد تبدوا بطيئة في سياقاتها الحاضرة لكنها في الحقيقة خطىً لعملاق نظرا للوضعية التي كان يعيشها المجتمع الموريتاني منذ أقل من 60 سنة خلت.